


خطی - فهرست شده
۲۹۰۴

ما ناکند و چون بپایند گویند که کارم بر عید بزرگ و نوح و هم چنین نزد
مهرستند تا آنکه حضرت عیسی کوید بخشد مت پیغمبر ابراهیم را آن روید چون
با من بپایند و بیاورد ایشان را بد و بخت و دود و بکاوه رحمت بنیده و در
دار که شفاعت تو مقبول است و اینست تفسیر عیسی آن پیغمبر و نیک
بچه میافشد و دوزخ عرش بقدر بخت و بیکر و دنیا انگاه نداد و سد
از ایشان سه نفر گویند که پند ایشان بفرمایا تا جبرئیل اخرج کند
آنکه در کشتی است و شاه شاه و متکبران و انگاه مآوردند

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب	مجموعه معارف صدوق و سید دیگر	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع	۲۹۰۴	۷۴۲۱۷
	شماره قفسه	۵۵۱۱
	نقد	

همه را با هم بسوزانند و در حدیث پادشاه
از آن ندادند که است ابله پس بر میکشند و از هفتاد هزار مملک
کند که را که عادل بیایا بن و وزای را که کاهنان و سلاخان و
یعنی غیب کنندگان و شعبه بازان و خزینه داران که عمل شرابند
که اهل دوزخ طعنورند و شکار مر که بر بیاندانگاه بیرون آید
که در نقش هفتاد هزاره باشد و جمیع ایشان را سر میکشند و جوارق
ایشان را

نسخه	۲۹۰۴
تاریخ	

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

۱۹۵

۱۱۵



بازرسی شد
۱۳۸۲

رسالۃ المسماة بقبۃ العجول فی رد المحتدرین

میرزا محمد علی

سرہ لغز

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
 ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب يوم ينفخ في الصور وان
 الامم وسنتهم قال الشيخ المفيد وممن قلد يوم ينفخ في الصور يوم القيمة
 كيف في امره يد صعب عظيم وهو الحبيب والمدافعة على الاعمال والجرأ
 على الدفول وظهور السرايا والنفخ في المواقف والمدافعة على المحنت
 اثبتت في قلبه من غير الله وكذلك قال العرب في محنت
 عن شدة الحرب وصعوبتها قالت الحرب عن ساق بن عيسى قال
 لفظ وهو سعد بن خالد كفت لهم عن ساقها وبدا في السرايا وبدا
 عقاب الموت يخفق كفة الجبر المتيقن وفي ذلك قوله قد كنت
 اسوق اذا اردتهم اهلها وشدة امرها بالبيعة وان رات وقع الحبل
 في ذلك والدمعة في كفه ابي جعفر في ذلك يوم القيمة قوله
 واذا لم يجدوا داود ولا داود قال الشيخ المفيد وفيه وجه
 اخر وهو ان الديق راعى نعمته قال ان عول على ذلك الفراء وان
 ان الكفران لذلك نعم فيجتم قول داود والديك ان يريد به في
 وسنة قوله بمراده بمسوطه يعني نعمته ان تاتي في الدنيا والخرة قال
 ابو جعفر في قوله وتنفث فيه في روي فقال هي روح مخلوقة
 الى نفسه كما اضاف البيت الى نفسه وان كان فقها قال المفيد
 اضافة الى نفسه ونسبة اليه في حيث انحنى حب من الوجه في ذلك التمدد

والدابة
 والمداغة
 فدا
 على

فصل

الوجه

له

لهما بالاعطام والاعطال والاضطراب والكرام والنجدة في هذه الحق
 بها دول بذلك على انها تحصى في عنها بكراته واجدل لم ينجو لغير
 بها في الدوايح والسيرات في الغرض في ذلك وعما انقضى الى
 جها في ذلك فيها والاعطام لها والذي قال ابو جعفر في بقوله
 قوله منعك ان تسجد خلقت بيدك المراد بقوته وقدرته او بقوته
 وقوته اذ القوة هي القدرة والقدرة هي القوة وليس لذلك معنى في
 وجه الكلام والوجه ما ذكره في ذكر النعمة وان المراد بقوله ما منعك ان
 تسجد خلقت بيدك انا اراد به نعمتي التي هي في الدنيا والخرة وان
 قوله لا يدري يوم تقوم الامم فكان قال خلقت بيدك بيدك النعمة فكان قال
 خلقت الجحش والانس الاليعدون والعلم في الله نعمته بكم لانها
 تعقب ثوابهم في النعيم الذي لا يزول وفيه غير الله وجه اخر وهو ان
 المراد باليد فيهما القوة والنعمة فكان قال خلقت بقوته ونعمتي وفيه
 اخر ان اضافة اليه ان الله اراد به نعمتي النعمة لولا ان كبر اضافة اليه
 ومخصصة به من ما سوى ذلك في نعمته او قدره او غير ما دون ذلك
 قوله في ذلك ما قدمت يدك انا اراد ما قدمت في فعلك و
 قوله وما اصابكم في مصيبتكم فيها كسبت ايديكم والمراد به في كسبتكم
 تقول في ان لها يدك او كفك وقول في يدك انك قد فعلت
 وتوحيته وصنعته وشرعته وان لم يكن الا ان استغفر بها رحمة

بفصل
 ليس هو الصانع بل هو
 المانع فكان قال
 بقدرت

تفهم

ذلك

عن خلق الفرائض والقياس على كمال قدرته عن ابيه كمن عيسى بن مريم
 عن ابن مسعود الرضا انه سئل عن اهل البيت وقيل له عيسى بن مريم فقال لا
 كان خلقه لها ما تزين منها وقوله لا سيما ان الله يري في امرين ولم يرد
 البراءة في خلق ذواتهم وانما يري في امرهم وفي حكمهم ومستمروا خيفة ابا بكر
 موسى بن جعفر عن ابيهم عن ابي الحسن قال لا بد من ان اهل البيت
 اهل البيت في خلقهم من ذلك اما ان يكون الله تعالى في امرهم وفي امر الله
 على وجه الاشتراك فيها وفي العبد في امره فيكون الله تعالى في امره فيكون الله
 باحد على حسنه والله تعالى في خلقهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 وفي العبد لانه لا يحرك له مع الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 ثبت انها في خلقهم فان عليم الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 فليس هو اهل التقوى واهل العفة وفي امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 ما يطول به الكلام **قال** وكان الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 والله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 خلقه فهو حسن في خلقه فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 وفي حكم الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 قال الله تعالى ترى في خلق الرحمن من تفاوت ففهم التفاوت عن
 خلقه وقد ثبت ان الكفر والذنوب متفاوتة فكيف يجوز ان يكونوا
 على الله

بها

فصل

في تفسير المناظرة
 الكلام متفاوت

على الله تعالى في خلقه لا فضل العباد في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 مضيقه اليه والذنوب فيه **قال** ابو جعفر لا يجوز ولا يفتقر الى امر
 وروي ذلك حديث وسادة في كماله المفيد الجبر في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 اليه بالهوى والفتنة وجعله ذلك الجبر في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 على وجهه والامتناع عنه وفي وجهه وقد يعبر به في الامور لان الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 معهم على وجه الدلالة له على وجه التحريف والدلالة انه جبر في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 قدرة على اشياء من جنسها وانما الحق في الجبر على ما وصفه كان في جنسها
 الخلق وهو يعبر به في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 القدرة على هندام والامتناع منها وخلق فيه العصية كذلك فهم الجبر
 والجبر فيهم على الحق والفتنة في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 والله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 والله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 وحدهم اكدود في ذلك ورسم لهم الوهم ونهاهم عن الحق بالوجود والحق
 والوجود والوجود فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 الاعمال المنعهم في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 فيها فهداهم الى صراط مستقيم **قال** ابو جعفر في قول
 في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 وارادوا ذلك **قال** ابو جعفر الذي ذكره ابو جعفر في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم
 في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم فيكون الله تعالى في امرهم

القول

فصل

مكتوم

فصل

في الاصل

فصل

في الاصل

بعضهم في بني وبيع به اخرون قد يرى الله انهم في الدين محب ما عوف
 في صلاتهم والوجه الذي ان يكون لهم في الكلام في بعضه والقد يرى في الكلام في
 حق الله في بعضه وسببه واما امره وتعبه وعن القول في علم ذلك اذا
 طلب علم الحق والامر محظور لان الله تعالى في اكثر خلقه الذي انه لا يجوز
 له ان يطلب الحق جميع ما حق على مفسد فيقول لم خلق كذا وكذا في بعضه
 كلها وكما في ذلك ان يقول لم امر كذا وتعب كذا او نهي عن كذا وتعبه
 بذلك واما امره به في صلاته ولم يطعم احد في خلقه على بعضه خلق ما حق
 واما امره بتعبه وان كان قد علم في امره ان لا يخلق الحق في الدنيا فخلق الله في بعضه
 ودل على ذلك بالعلم والسمع فقال سبحانه وما خلق السموات والارض و
 ما بينهما الا محسب ان خلقكم ثم خلق وقال ان الله في خلقه بقدر يعني
 الحق ووضعها في موضعها وقال خلقنا الجن والانس الا ليعبدوني و
 قال في تعبد لن بن الله سبحانه وادعاهم الى الله القوي وقد يصح ان
 يكون ثم خلق محسب ان الله سبحانه وادعاهم الى الله القوي وقد يصح ان
 قال في خلقه به المؤمنين او يعطيه الظالمون او يخلق المومنين ليعبدوا
 او يكون عجرة او اواحدة في الارض او في السماء وذلك محسب وان خلقه
 في محسب ان جميع ما صنع الله انما صنع ليعرض عبيده ولم يصنع عبيده
 كذلك يجوز ان يكون بالصلوة لانه تقرب في طاعته وتعبه في بعضه
 ويكون العادة بها لطف الله المتعبد بها او لبعضهم في خلقه في ان يكون
 دلالة

قد يورد
ما فيه

منكم

تعبه

ولما كانت سوزة من ولم يصنع دينه على بعضه فيها وان كان العلم بها في بعضه
 على بعضه والقد يرى ان يكون في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 العلم والقد يرى ان يكون في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 سنده في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 مع وجوبه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ودان على بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ثم الكائن في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 مسؤولون عن اعمالهم فلو

والذي اوردته في بعضه
 انه لو لم يكن ما قدمت القول في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ببدء في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 احد بها في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ومن موزع في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 وهو الذي لم اذ كان جد ال ابنه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 بالحق حسن فخلق لهم جهنم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 عن قوم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 كان الجبال كلها بطولها اعراضه ثم يسميه بولد استعمل الدين في بعضه في بعضه

بما بين في بعضه

العلم

فصل
عن خلق الله
عنه الخ قال الشيخ
المفيد رحمه الله

في

يذكره بنينا وان ذكر به وعد عليه عدات صلاه ولحانه ونشوه ويزا باله
 بنسب اليه عاقرة وكان يفر من مدبره لم يقاين الامور ان لا يكلم فيها على خط
 عواذ الذي صرح به ابو جعفر في من الروح والنفوس هو قول الشافعية بعينه
 في غير ان يعلم انه قولهم في هذه يدلك على نفه وبقوه عظيمه فاما ذكره من النفس
 باقية فبما لا يمدونه ولفظ ايضا والفاظ القراء قال الله لم من يحب فان
 بقي وجه ربك ذو الجلال والكرام والذي حكمه وتبين من بنسب كثر في
 الفقه سلفه المحدثين الذين زعموا ان النفس لا ينفك عنها الكون والخلق وانها باقية
 وانما نفى وتنفذ الاجرام المركبة واليه يذهب بعض اصحاب الشافعية و
 زعموا ان النفس لم تزل تكرر في الصور والاشكال لم يمتد ولم تنفك وانها باقية
 غير ثابتة ويزا في اخذ القول والعبه في الصواب وما دونه في الشافعية و
 الفاشع به ان صبه على سبعة ونسبهم الى الفناء وقد اوجرت سنية ما في تكرار
 له كثر اصحاب المصنفين بالمدح والاصحاب بدينه وبعد فبين دولة فظنه برون
 على وجوبهم في سمعه في الدهر والدين ولا يظرون في سنده ولا يعرفون بين صحتها
 وبطلانها ولا يعرفون ما يضر عليهم في اثباتها ولا يحسون معاني ما يظنون منها والذي
 ثبت من الحديث في هذا الباب انه لا روح بعد موت الاجساد على غير
 منها ما ينقل الى غير انواب والحقاب ومنها ما يظن قد تغير انواب والحقاب
 وقد روي عن الصادق ما ذكرناه في غير المعز وبنو فاشع عن مات في هذه الدنيا
 ابن يكون روحه فقال في مات وهو ما حضر للديان فهاض او ما حضر للكرام
 فهاض

من ذلك

فقلت روحه في سكر الى غيره في الصور ويجوز ان يعلم اليوم القيمة فاد بعينه
 في القور ان جسد روحه الى جسد ومضو لم يبق احدا لم يالمون في غير روح
 في جسد اليه من جسد في الصور ففهم في جنان في جنان اليه من جسد اليه من جسد
 اليه من جسد روحه الى جسد اليه من جسد اليه من جسد اليه من جسد اليه من جسد
 ذلك في المؤمن قوله في غير ارضي الجنة قال يا ليت قومي يعلمون يا غفر له وشايد ما
 في الكافرين ريعرون على غدا وعنتا جزسنة ان يكون قال بعد موتهم وقد
 اوصوا الجنة يا ليت قومي يعلمون واخبر ان كافر بعدت بعد موتهم غدا وعنتا
 يوم يقوم الساعة في النار والعرب الاخر من طهي غنة وبعد نفه عند خلق
 فدا ليعر شي حتى بعث ويؤمن لم يحض الديان فهاض ولا الكفر فهاض وقد بين
 ثم عند قوله ان يقول انهم طريقه الى الجنة الا يوافقين ان قوا عند الكفر ليعر
 مقدار ليعرهم في الصور حتى يظن بعضهم ان ذلك كائن غير و يظن بعضهم ان ذلك
 كان يوما وليس يجوز ان يكون ذلك عن وصف من عذب في بعته او لم
 اليه بعته لان في لم يزل منها او عذاب لا يجر عليه له في ما هو من ولد
 عذب عليه ليعر في قاتله بعد وفاته وقد روي عن ابي عبد الله انه قال انما كثر
 في قبره في محض الديان فهاض او محض الكفر فهاض فاما ما روي من فانه يفر
 عنه وقال في الرحمة انما يرجع الى الدنيا عند قيام القائم من محض الديان
 فهاض او محض الكفر فهاض فاما ما روي من فانه يرجع لهم اليه يوم الحساب و
 قد اختلف اصحابنا فيمن يعم ويعذب بعد موتهم فقال لعذب والمنهم من الروح

القبور

بعضهم

تِلْكَ

الدبیر

بِغَارِبِ ز

فصل ۲

بلغ

يوم القيمة الذين كان بعد برائة من عيسى بن بطالب من النار وحيثما كان الصراط
 انزل من الشجرة واحدة في سيف على الكفر والاراد بذلك انه قد ثبت لكفر
 قدم على الصراط يوم القيمة من شجرة ما يطعمهم من احوال القيمة ومخاوفها فهم
 يمشون على كذا الذي يمر على الشجر الذي هو ارق في الشجرة واحدة في
 وهذا من ضرر وب ما يلحق الكافر من الشدة في عبوره على الصراط وهو
 طريق الحجة وطريق ان ربي بعد منه الى الحجة ويرى من احوال ان رو
 قد يعرف من الطريق المعوج فهذا قال الله تعالى هذا صراطي مستقيما فمن بين طريق
 الكفر الى سوك من الدين وبين طريق الضلال وقال الله تعالى امر الله
 من الدعاء وتذوق القرآن ابداء الصراط المستقيم فدل على ان سوك صراط غير مستقيم
 صراط المستقيم والصراط المستقيم طريق العصيان والصراط في الله
 ما جنة هو الطريق والصراط يوم القيمة هو الطريق السوك الى الحجة وان ربي
 قد بينه **فالسبح** ابو جعفر في العقبات اسم كبرية اسم فرض او
 امر او نهى **فالسبح** العقبات عن اعمال الواجبات والمكروهات
 عنها والمواظقة عليها وليس المراد بها جهنم في الارض تقطع وانما هي الاعمال
 منتهت بالعقبات وجعل الوصف لما يلحق الان في نفسه من نقصه في
 طاعة الله كالعقبة التي تجده صعودا وقطعا قال الله تعالى في القيمة وما ادر
 عقبات **فالسبح** تلك رتبة الله في الاعمال التي كلفها بعد شربها بالعقبات
 لما يلحق الان في ادائها اليك في كل لحظة في صعود العقبات وقطعها

قال

سبح
 الله
 العظيم
 الذي
 خلق
 السموات
 والارض
 والجن
 والانس
 والحيوان
 والنبات
 والاشجار
 والثمار
 والثمار
 والثمار

قال ابو الموثيق ان اعلم حقيقة كنوز اوتنزل في الجنة من المراتب والوفور
 عليها فاما برهة من ليل نجوم واما مهلكة ليس بعد ما جنة واما بالعقبة فكل
 من العقبات التي عليه وليس كما ظنه الحنوية من ان في الشجرة جبالا وعقبات
 يحتاج الانسان الى قطعها ماشيا وراكبا في ذلك ولا ينبغي له فيها توجع الا في
 البحر وما وجه لخلق عقبات تسير بصوة والكوة والنج وغيره من الفرائض
 بام الانسان ان يصعد ما كان منقرا في طاعة الله حال ذلك بين وبين
 صعوده اذ كان الفرض في القيمة هو الواقعة على العمل والبراءة على التوكل
 والعقاب وذلك غير مقرر الى سبعة عقبات وفي جبالا وتقف
 قطع ذلك وتصعبه او تسهله مع انه لم يرد خبر صحيح بذلك على المستقيم
 فيعمد فيخرج له الوجوه واذ لم ثبت بذلك فيكون الامر فيه ما ذكرناه **فالسبح**
 السبح ابو جعفر له الحى ب هو المقابلة بين العمل والنجاة عليها والموقف
 للعبودية في طاعة الله والتوجه له على سبيلته والنجاة على حقه ومعاملته
 ذلك باستحقاقه وليس هو كى يذهب الى الله من مقابلته الحيات
 بالسيات والموازنة بينهما على حسب استحقاق الثواب والعقاب اذ كانت
 القاطبة بين الاعمال غير صحيح ونزيب المعزلة فيه باطل غير ثابت وما في
 الحنوية في صفاته غير محمول والموازن هو التقدير بين الاعمال والنجاة
 عيها ووضع كجرا في موضعهم واليصال كمرادى حتى الى حقيقة الامر
 في معرفة ذلك على ما ذهب اليه الحنوية من ان في القيمة موازين كوازين

فصل

الدين الحريز ان كفتان وضع العمل اذا العمل اعراض والاعراض
 لا يصح وزنها وانما توصف بالثقل والحق على وجه المجاز والمراد بذلك ان
 ما يثقل عنه هو ما كثرت وتحت عليه عظم الثواب وما خفت منها ما قدره
 لم يستحق عليه جزير الثواب واكثر الاولاد ان امر المؤمنين والائمة من
 فديتهم هم الموارزين فالمراد انهم المعقولون بين العمل فيما يستحق عليه
 انما يكون فيها بالواجب والعدل ويقال فدين عدي في زمان فدين
 ويراد به نظيره ويقال كعدم فدين عدي اذن من كعدم فدين والمراد به
 في الحساب كعدم عظم واقدروا فدين الذي ذكره الله سبحانه واخوف منه انما هو
 المواقف على العمل لادن من وهب على العمل لم يتخلص من تعاترها ومن
 عفى الله عنهم في ذلك فادبا لبقاء ومن ثقلت موازينهم كثره استحقاق الثواب
 فاولئك هم المفلحون ومن خفت بقاء اعمال الطاعات فاولئك هم
 المفلحون في جهنم فالدين والقران انما انزل القرآن ليعلم طاعة العرب وحقيقة
 كدها ومجازة ولم ينزل على الفاظ العاصه وما سبق الى قلوبها من الله
 بطريقه قال الشيخ فينده الحجة دار التعم ولا بد من دلائل نصيب ولتتقوا
 فيها القلوب جميعا الله سبحانه والراي عرفة وعنده ونفها دائم لا اعطاع لم
 والكنون فيها على اعرب فمنهم من فضل الله ثم ذلك الذي يدخلها
 من عذاب الله ومنهم من فضل على الصالح بها الله لانه يتوب منه لونه
 فآخرتم لينة فترك ذلك فحجب ضرب من العقاب في عاجل واجل او في غاي

والجبر

الذين هو انبيهم

فصل

على امان

دون

دون اجتهاد من اجتهاد بعد عفو او عقاب ومنهم من يتفصر على غير علم
 منه في الدنيا وهم الولدان المحدثون الذي جبر الله تعزهم بحاج اجتهاد
 للمعلمين وليس في نصرته من في عليهم وللكفة لدهم مطبوعون اذ ذاك على
 بتصرفهم في حاج المؤمنين والثواب الله الله بالامر والمطبوعين
 والمطوعين وما تدركه حواكم يطعون عن المذاهب ويدركون مرادهم بالظفر
 ليس في اجتهاد من بئر لينة بغيره كمر ورث وما تدركه الحواس من المذاهب
 وقول من زعم ان في اجتهاد بئر لينة بالسيح والتقدير دون الدكر والرب
 قدس من دين الاسلام وهو مؤخر من مذهب نصارى ويؤمنون ان
 الطيعين في الدنيا يصرون في اجتهاد عكس لا يطعون ولا يثرون وقد كان
 الله هذا القول في كنههم بما رغب العلمين فيهم من الدكر والرب
 والحج فقل الله سبحانه اعلموا دائما وطولها تلك عتق الذين القوا الله وقال
 سبحانه فيها انها روي ما يفراسن الله وقال سبحانه هو عفو ربي في تمام
 وقال سبحانه وهو عفو عمن وقال سبحانه وزوجهم بحور عين وقال سبحانه فمن
 قاصرات الطرف انساب وقال سبحانه ان اصحاب الجنة اليوم في شغل
 فاكرون هم وارواهم الله وقال سبحانه والواقيش بها ولهم فيها ازواج مطهرة
 يحلف بها من اثبت في اجتهاد طائفة من البشر لا يكون ولا يثرون
 ويتبعون ما به النقص من الاعمال يثرون وكان الله سبحانه في هذا
 والاحكام على خلقه ولله ان قدر في ذلك من الجور تقوده او غير

اللائحة

الذين هو انبيهم

ولا يثرون

بضد

حديث موضع قال ان من دار من جهنم لم يسم بسم الله وقد يفرق بعض من عرف
 بمعصيته ثم يفران له فيكذب فيها برحمة من الله الى النعم الموعود وليس يكذبها الله الا
 فقال له فانك تعلم ان الله لا يخطئ لا يصح الله ان يخطئ الذي كذب وتوهم بالحق سبحانه
 الخوف فيها وقال ان من ادرك الله من كفر واثبات سوف نصيبهم ان ادرك الله من الذين
 كفروا لو ان لهم ما في الارض جميعا وشئ معه لا اقدوا به من عذاب يوم القيمة
 ما يقدر منهم الذين وكبر ان تصفون ذكر الخوف في ان رعاها في الكفار دون امر
 معرفة بالله تعالى لا في العقول والقلب مطووعا والجزا انظر الى ما ورد في الصحاح
 ابن بن كثير البع من اصحاب الوعيد وليس ان يجوز ان يعرف الله تعالى
 هو كما فرغ ولا يجر من هو بسم الله وكما فرغ في اصولنا فهو كما فرغ في بسم الله
 ومن خالف اصول الدين ان يصح ان الله قبل الله فهو كما فرغ في بسم الله وان
 انظر الى قولنا بسم الله ثم الله الله فربما يكون الله بسم الله وان كان الله
 يعرف بوجه الله تعالى ونطق بسم الله المستضعفين انه معرفة بسم الله وقال
 الله تعالى ومن يؤمن بوجهه فذلك الحق ولا ريب في ما خرج بذلك المؤمن عن
 الحكم الله فربن وقال في قوله ربك لا يؤمنون فربكوك فيها بغيرهم ففرعن
 كفر بسم الله الله وان لم ثبت مع الله في المعرفة بسم الله كقول وقال
 بسم الله وتوهم ان الله لا يؤمنون بسم الله بل يوم الاخر الى قوله هم من عرفوا
 ففني ايمان عن اليهود والمصارى وحكم بالكفر والصدك قال الشيخ ابو
 جعفر الاحقاف في ذلك ان بن عيسى اسرا بقال الشيخ المفيد رحمه الله

فصل

عندنا
فيهم

فصل

هذا اخذ ابو جعفر من ثواب الحديث وفيه حذف لما قد بين ان الدعاء
 من طاعة الله تعالى ان لا يفرق احد الوحي هو الكلام انظر في ذلك طين على كثر
 قصد به اقام المنطق على التمسك من غيره والمقصود به ان يكون بوجه واد انا
 الى الله تعالى فيما يخص به الوحي فانه من من يوحى الله عليه يعرف الله تعالى
 انظر قال الله تعالى واوحى الى ام موسى ان ارضعيه الله فاعق بغير الله تعالى
 ان الوحي كان رؤيا او كلاما مستقبلا ثم كثر في هذا على الاحتجاج قال الله
 واوحى ربك الى نوحا بالذي يريد به الا انهم انظر ان كان خاص لمن افترقه به
 ومن من يوحى فكان على ما صدر في بسم الله بغير الله تعالى فاسمع غيره وقال الله
 انما طين يوحى الى اوليهم بغيرهم بوسون اوليهم على بغيرهم من الكلام
 في الاصح مما فهم فيكون يعلمون ومن من يوحى وقال سبحانه فخرج على قوس من
 المحراب فاوحى اليهم بغيرهم ان ربهم في غير الاصح الكلام شبه ذلك في
 لمخاطبة من لوى الى طين ونسوة من يوحى وقد روى الله سبحانه وتعالى في انهم
 ما يصح ما يوجب وثبت حقيقة كونه لا يطق بعد استقرار الشريعة عليه اسم الوحي
 ولا يقال في هذا الوقت لمن طبعه الله على علمي انه يوحى اليه وعنده ان
 الله تعالى سمع الحق بعد بسم الله ما يقبض اليهم وعلم يكون كونه لا يطق عليه
 اسم الوحي لما قد روى من اجمع المسلمين على انه لا يوحى لاحد بعد بسم الله وان
 لا يقال في من عرف الله انه وحي الى احد وليس ان يوحى الله تعالى
 ويخبره اجابا ومنع الله بغيره ويطلقه جنانا ما العاني فانها لا تغفر عن تقصيرها

او صافا

بلغ

ذكره علم الله تعالى عليه ما ذكره المتفق به حديث بعيد عن بصواب قال
 الشيخ المحدث المصنف من الكتب التي لا توفى ولا تصح من الكتب
 والخط في دينهم والعصمة في نفسهم على ما علمت تلك العصمة والاعتصام
 المعصوم وليت العصمة مائة من الفضة على الفقيه ولا مصطرة للمعصوم المنة
 ولا مائة من الذهب على مائة من الفضة إذا أخذوا بعين عبيد لم يتركوا معه
 معصية لم يتركوا الحق من حال ذلك به المعصوم منهم ذلك هم بصفتهم
 الدين قال الله تعالى الذين سبق لهم من الكنى الآية وقال سبحانه ولقد فرغنا
 من علمهم على العالمين وقال سبحانه لمن المصطفين الاخير والدين والائمة من
 بعديهم معصومون في حال نبوتهم من الكنى والآية والصفاء والعقود بحرفهم
 ترك مذوب اليه على غير العهد للمعصوم والعصية والديكوز عليهم ترك فخر
 لان نبينا من بعده كالنبيين من ترك المذوب والمغرض من قبل حال امامهم
 وبعد ما لا يوصف لهم بالكمال في كل احوالهم فان الخطوع به كمالهم في احوالهم
 والكمال لا يملكه من غير عفوهم الى ان قصتهم ولم يكن لهم قبل احوال الخلف احوال
 نقص وجزء فانهم يكونون جري عيسى ويحيى في حصول الحال لهم مع صفات
 وقدر يوسع كمالهم وهذا امر جزمه بقدره وليس الى كذب الدجالين
 والوجه ان يقطع كمالهم في العلم والعصمة في احوال النبوة والامامة وتوحيث
 فيها قدر ذلك وهو كانت احوال النبوة والامامة ام لا يقطع على ان العصمة
 لا تترك منذ انهم لم يتركوا له ان قصتهم عليهم بصورة ولهم قال الشيخ

من الكتب

والله اعلم

وقبلها

والا تترك

فصل

في بيان احوال المعصومين
 في احوالهم في الدنيا
 في احوالهم في الآخرة

على

فصل

المفيد

المفيد المقتول في الله تعالى وزا الحد والخرج عن القصد قال الله تعالى والكتب
 في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق فحق من قول الحد في السج وحد
 من الخروج عن القصد في القول وحسن ادعاهم بضاري فيه عوا القعدة
 الحد على جناته والعدة من الخطا برين بالعلمهم الذين نسبوا الى المولى
 والائمة من ذريته الى اللومية ووصفهم من الفضة والدين والدين الى
 ما تجوزوا فيه الحد وخرجوا عن القصد وهم ضل كفاهم فهم ابراهيم بن محمد
 والحق بان رافعي الائمة بالكتاب والخروج عن القصد كما ذكره
 ابو جعفر من ماضي جناته والائمة بالعلم والحق فثبت وثبت والله ما ثبت
 والقطع من فخر ذلك ابراهيم بن الحسن والحسين خراجا من الدنيا بالقدر
 ولم يمت احدهم حتى انهم ومن بعدهم سوى بن جعفر وبقي في القفر
 الرضا وان كان في ذلك فقد طرد الى الحكم فبين عداهم بانهم سموا واثبتوا
 وقوا جرحا بخبر ذلك بجري الارحاف وليت الدقيق في القصة
 في القعدة وقولهم الذي فارقوا بين احوالهم من القعدة اقرانهم بحدوث الله
 وحققهم ونفى القدم عنهم واثبتوا الحق والرزق مع ذلك ابهم ووعدهم
 ان الله سبحانه يفرح بخلقهم خاصة ثم فخرهم خلق العالم به في جميع الدقائق
 الحمد جنة ضرب من اصحاب المصنوع وهم اصحاب الدابة والاول
 بالكلول والمكين والكنز بخصيصه في الشيع والكلال فظا برامه المصنوع
 وهم قوم محمدا وزادته يوحون بظنهم كمرقة بدنيهم ويدعون لمحمد

الائمة والنبوة وضعهم

فصل

سبيل

وكان

كان في المرض فلا يصح ذلك عليهم بقطع سبب المرض فذا استعملوا في ما يستعمل
 كان مستعملهم مع الصحة بحيث لا يضر بذلك وكان عليهم بذلك من قبل الله تعالى
 سبيل الجحيم والبركان لم يفسد في عرق العتمة بعدة وظن قوم ان ذلك المستعمل
 اذا حصل في مدة المرض نفع ففقط فيه واستفاد فيه وبقا قسم لم يورده ابو جعفر
 وهو يعتمد في باب والوجه القوي ذكرنا ما من بعد على ما ذكرناه والادوية
 محتملة بما وصفه جبريل ذكرناه قال الشيخ يفسد لم يورده ابو جعفر عن طريق التمسك
 العلم على ما يجب العمل عليه في ذلك من اجمل القول في ذلك انما ندفع صدق اجتهاد
 الى العيشة والشفقة يعني ما يلزم وما يلزم ما يتبعه واحد منها او يعرف بذلك
 عن الحديث من بطور الذي اشتهر ابو جعفر عن القول فيم لم يجد نفعاً وقد كان على
 احتذاف الادوية بين الفرق ما بين صحيح من سببها وحقها في ما يطهر وما يملك
 العيشة ما لا يعرف عنه وما يتبعها من سببها مع احتذاف الفاعل وما خرج في الحقيقة في
 الفقه وما انظر من بطور ما بين في مواضع من كتبنا واما بين وبين ذلك ما يقع
 الدليل فيمن يتردده من سببها فنراوه سورة هذا باب يخرج المكنان
 المعروف بالتهديد وكان مصابح التور ووجهه سائر اصحاب من في الدخان كبد
 ذلك على ما ذكرناه وحكمة الادوية ليس كغيرها من عرى الى الصديقين
 عنهم وقد اختلف فيهم ما ليس بحق عنهم على من معرفة الحق ما بين الحق والباطل
 وقد جاء عنهم في العلم الفقه محتمل في معان محتملة منها ما يتلزم معانية وان
 اختلفت الفقه لدخول الخصوص في العموم والذنب والادب والكون

فصل

الى
فصل

على سبب لا يتعداه الحكم المميز في المعنى بما زاد الكلام لموضع التفتة و
 امدادها وكبر ذلك مقتضى بدو في قول في رتبة وادوية سببها ولعيشة في
 الحكمة ومع وظهر عند اثبات الادوية في الحقيقة والكلام معها ما دلت في الحكم في
 سببها ما وصفناه الا ان المذهب فيها لا يتغير بكونه ادوية سببها في رتبة
 المصدق على ادوية في ما خرج الحقيقة لا يتغير بكونه ادوية سببها في رتبة
 في احد الطرفين على الاخرين جهة الرواة حسب ذكرناه ولم يجمع المعصية على
 من كان الحكم في الحقيقة لا يتغير بكونه ادوية سببها في رتبة وادوية سببها
 اليهم فاذا وجدنا احد الحديثين مستقفا على الحديث هو الحق في ظاهره وباطنه وفي
 الاخر غير محمول به اما القول فيه على وجه الحقيقة او لوقوع الذنب فيه فاذا وجدنا
 حديثاً يرويه عن رتبة وصاحب الحديث من الفقه حديث اخر في لفظه وصفه وبلغ
 الجمع بينهما على حال يرويه اننا في ادوية نصيب ما يرويه لغيره ونحوه على الحديث
 الذي يرويه الحديث ان اولئك وحق ما يرويه بغيره على وجه الحقيقة او لوقوع الذنب فيه
 اذا وجدنا حديثاً يرويه عن المعصية ولم يورده على انهم حلفوا على ذلك
 وان روى غيرهم من ليس في الدلالة في المعصية والله اعلم ان لم يكن على
 الحق فيه وحق ما بين باطنه والحق في معناه وانما يجوز ان يعق الامام على وصية
 في حادثة فيسمع منه المحققون بعم الدين في اصحابهم ولا يكون من خصم على اى وجه
 كان القول فيه ولو ذنب عن واحد منهم لم يذهب عن الجحيم ولا سيما و
 هم المعروفون بالفتيا بالعدل واحكام ونشر الفرائض والسنة والاحكام

عنهم كما يكثر في الحديث

دون الاصل على ان الذنب
 انفق به على العمل به
 فيكون ما كان له من الحكم
 فيكون ما كان له من الحكم
 فيكون ما كان له من الحكم

متى وجدنا حديثاً بيننا لغير الكتاب فلا يصح وقد ثبت في هذا الموضع لغير الكتاب
 بذلك وإجماع الأمة وكذلك أن وجدنا حديثاً بيننا لغير الكتاب فلا يصح وقد ثبت في هذا الموضع لغير الكتاب
 لغير الكتاب العقبان في ذلك بعد ذلك على الصحيح وصرح في نسخة أخرى بغير
 أنهم موقوف على لفظه وما يجوز التبرع فيه لقول بلفظه وتخلو وتقتصر
 بذلك أو نكره فلهذا جعل القول ما نقلت عليه من لفظه يدل على أن
 في الدخار الخلفه والصريح فيها لا يتم إلا بعد إيراد الحديث والقول في
 كره واحد منها ما ثبت في طريقه أو نقله في الوجه من حديث مسلم الذي روي
 إلى الكتاب مصفاً إليه برواية ابن أبي عيسى فالحديث صحيح غير أن
 هذا الكتاب غير موقوف به ولا يجوز العمل على إكراهه وقد ثبت في نسخة
 تليس وغيره لمقيد أن يكتب لهم بغير إكراه ولا يقول عليه جنة ولا نقدر
 لرواية بل يترجم إلى الله في نفسه من الذي ثبت في نفسه بل يترجم إلى الله في نفسه

ما بيننا و

مسند بن خلد

وليفرع فر

٣٥٤



Handwritten text in Persian script, likely a historical document or manuscript. The text is written in a cursive style and covers the right page of the open book.

Vertical text in the gutter of the book, possibly a title or a reference. The text is written in Persian script and is oriented vertically.

۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

٧
 ولما سلم المسلم من قوله واستدل به جماع الفقه وقال في خطه ان عليه محرم
 المسلم او غصبه فاصطد به قال بعضهم لا يجوز وهو الاقوى عندنا ومثل كتاب الله
 قال في فقه الغراب كل حرام محرم جماع الفقه واجتاز به في قوله في غير كونه
 المحرم لغيره وفي ما ذكره من صريح بعض الفقهاء في التحريم في الجموع وفي خطه
 صرح الكبير بالسود الذي يمكن الجهر واليقع وقال في غراب الزرع وهو
 الرافع قال قوم حرم وقال آخرون هو سباح وهو الذي ورد في
 رواية الشيخ انه لم يوجد لذلك رواية همد وقال في غير في كونه المحرم
 والمأواه وجب عليه القدر المذكور في كتاب الحدود منه وهو يقتصر
 بالجموع في المسلمين على التحريم فلهذا الفقه المحقق لان مخالف اجماع الفقه
 خاصة لا يقتصر عندنا ولا عند غيره بالجموع مع انه في غير بعض في كتاب
 الاطعمه جميعه كرواين وهاهنا غريب محجب وقوله في فقه انه لا يجوز للعصر
 شوال اخر العظمن ولا يوه مطوحيه بالجماع الفقه وهو في غير وقال في كتاب
 الغصب في فقه كوجبي على بعض الفقهاء كونه فلهذا في البدن منه ثبانه
 فيه القيمة وفي احد من بعضه محتمل بالجماع الفقه وفي خطه كل بالدر في الفقه
 كجواز ان يطردا به وغيرها ومثل كتاب الميراث قال في فقه ان كان معتنق حلالا
 وراث الاولاد لادله المذكور والافان واستدل عليه بالجماع الفقه وفي غير
 والافان ميراث المذكور في الافان وكل من في فقه فخر لعنوا وهاهنا غريب
 الهبة وفي الميراث اختار غريب الفقه وفي ميراث الكفر قال في فقه
 لارث

كتاب الغصب

كتاب الغصب

كتاب الميراث

كتاب الميراث

ميراث بالعرفه محتمل بالجموع وفي خطه والافان ميراث نصف الغصبين وفي كتاب
 الغصب قال في فقه اذا حلف المدعي عليه ثم اقام المدعي اليه ولكن لم يملكها وادعى
 عليه جماع الفقه واجتاز به في خطه يسع ذكره في فقهه على القدر والافان
 وقصر في موضع منه بما حرم عدم عليه به او سبنا وقال في فقه الغصب على
 المكسر بالكل والافان عليه الاجماع واختار في غير الغصب عليه بالكل وقال في فقه
 لوقا رض قدّم الكتاب والبدن بالينه لادله مستدلا بالجموع وفي خطه رجع قدّم
 وفي كتاب الميراث في فقه جمد الاصره في المسلم العدالة الا ان يظهر منه اعتق
 مدعي عليه الاجماع ومخالف في غير ذلك في كتاب الحدود قال في فقه لا ينصف
 حد القذف على العبد محتمل بالجموع وحكم في خطه بتخصيف الحد عليه وحكم في فقه
 بالاولاد في المرتبة على ميراثه اذا اراد ميراثه ميراثه ان كان في دار الكفر
 لانه في دار الاسلام محتمل عليه بالجموع والافان رجع في كتاب ميراث الوالد وذكر
 في كتاب الميراث في فقه وطه انه يجوز اتره بطلان مصرح بعدم الفوق بين
 الدارين وفي كتاب الغصب اذا كان المدعي عليه القدر الواحد اكثر من واحد
 مع الورث وتوجهت عليهم اليه في فقهه على الجميع حسون بين ام يجب
 على كل واحد حسون بين ذهاب في فقه الاله ان في محتمل بالجموع والافان رد
 في خطه الى الاولاد وفي الغصب من بين قال في خطه اذا قطع ان يدعيه
 وقطع رجعه واوضحه ثالث من في الغصب كان وليه ميراثه ان يقتصر في
 الجراح فيقطع القاطع ثم يقيم موضع الذي اوضحه ثم يقيم وقال في فقه ان لا

كتاب القذف

كتاب الحدود

كتاب القصاص

V.

٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

٨ ٢

٢٢
 رسالة بقية الجول ونية الجول لمراد
 محمد النينا بوري الهندى الدخري
 المقول في الدعوى الجدي
 رضوان الله عليهم
 اجمعين

وذلك ما لا يجوز القول في الفروع والاصول فقام اوله المتكلمين بزم
 في مذهب المتكلمين وقيام دليلين آخرين بزم في مذهب المتكلمين
 جميعين وفي الكفر بزم في بعضه بل يقين فقام ان القول بالنداء
 لا يتيقن على اصول الدلائل بعد الدلائل فان قيل ان غيبة الامام عليه
 السلام وعدم تصرفه ونداء باب العلم على الامام انما هو مقتضى العقل
 فلا يقين في ذلك فهو المكلف باليقين احب بان القول بتعقيل المكلفين
 باليقين بزم مقتضى دليلهم المكلفين الغير المقصرين والقول بتقصير المكلفين
 جميعين بزم القول بتفويض من لا يجوز تفويض من على الدين فان قيل
 ان المقصرين صاروا على الله على المكلفين احب بان لا يتيقن في ذلك
 مذهب العدل ومنهاج الصواب وتوجيه السنة والكتاب فان قيل
 ان غيبة المعصوم عليه السلام لا يترتب سد باب العلوم والمشتد عليهم
 ومنه اخرين ولا يترتب في تعصيرهم جميعين احب بان ان ثبت المكلف
 بان المقصرين لا يجب وان المكلفين لا يجب في جواب وعمله
 حديث امر المؤمنين عليه الصلوة والسلام ان غاب عن الناس شخص في
 زمان بعد منهم لم يجب عليهم ولا دابة في قوت شيعتهم فثبت بان
 على كل من قال المكلفين لا يجب في جواب وعمله وان كان ذلك وان لم يكن
 وجهه في لغة الطوائف فلا يتيقن مدعى النداء دعواه مع فرض التسليم
 وسعدان البرهان قام على مقتضى اصول باب وترجم مع انه يمكن

ان يقال

ان يقال اذا جاز القول بزم بظن المستقيم مقتضى القول على الله فلا ريب
 في المكلف بالعدل وبما لا يطابق مع فرض النداء او المستقيم بحدوث
 والحق فثبت فروا من هذا بخلاف المذهب الذي لا يبرر المنع عن
 المكلفين بما لا يطابق والمقتضى بالخطأ في ذلك وهو عدم جواز القول
 على الدلائل ان ذلك مع ان فروا انما هو انما هو مقتضى القول على الله
 بدمع في جميع ما يمكن ان يقال ان القوم في قائلوا بزم المكلفين بما لا يترتب
 في المكلفين بما لا يطابق مع قائلوا بزم المكلفين جميعا فثبت ان لا يترتب
 باب العلم مع ثبوت المكلفين وتقصير من ادعى النداء في زمانه فان قالوا
 به في اصول بعد الدلائل لا يترتب مقتضى من المكلفين في المداومة في افراس
 للخطأ مع ان المكلفين انما يجب عن مقتضى البرهان المدين فثبت ان اول
 من ذلك البرهان وادعاءه فانما هو مقتضى البرهان ان الله المتكلمين
 بزمهم مقتضى في ذلك باليقين فان قالوا بجواز الدلائل على تلك الدلائل
 منقوا مذهب الباب لظن على اوله البصائر وان قالوا بزمهم مقتضى
 لزوم العلم واليه مقتضى ان قول بالنداء لا يتيقن على اصول الدلائل
 عند الدلائل وتقرير السؤال بعد اخرى ان تكثر الطوائف والجهالة
 واستتباط الدلائل من القواعد العلمية منها على الاستطراد ومسمى الدلائل
 على النداء او مسمى الدلائل على طول الغيبة والنداء في قوله ومسمى الدلائل
 اسلم فثبت في العصمة ونسب الغرض في نصب الامام وحاشا عليهم السلام

عن الذنوب والاثام وانما من الذنوب كما نص عليه في الطور قدوة الدليل بقرينة
 ونقصه لطف اخر وعندهم قد يكون ان يكون له الخلق فيمن ينسب الخلق الى بعض
 فذلكم ان يكون الذنوب من سننهم انما يتفرع عن ذلك فيمن خالف ذلك في
 نص الكتاب او يكون الذنوب والسنن والحقائق بالمعنى من ذلك في
 المصاحف فذلكم ان يكون عذرها وهو انهم يدعون الى الصراط فيمن يتركوا
 ويتركوا المحل بالذات فانما بسبب منهم من الغزير العفاس مع انه يمكن
 ان يقال ان جازيعة في عدل لم تنكشف بعد في الشرائع بظهور
 الامر لا شك في الحق والفرق والاشياء وصاروا بذلك عند
 بين في الخط بعد الدرجات ذات فلم لم يترك في عدل الا في بعض في
 المصاحف مع انها جزء من العبد والعبد لا يملك متوقف على عذرها
 فان قيل انما نصب الدين القطعي في الاصول احب بان لم ينصب
 في الفروع من منقول او معقول مع ان الامر ممكن معقولا به القدرة انه اراد
 ونسب في العبد بالحق والاشياء والحق ومن فاته الغرض في العبد
 سواء اليه هو لا وفوه بعد الدين وسع انهم عليه السلام قال الدين كله
 خير ويخص بعضهم من بعض فان قيل ان اختلاف الدين وفاته في
 صراعه اعداءه انما يتفرع في الفروع بعد الاعتبار احب بانها موجودة
 في محلي الاصول فيصيرها كالمقتضى من ادلة العقول وتروى ما بين اليه
 والحقول فاما عذروهم مطروحا او انهم مطروحا ولا يفرق بين محلي الاصول بالحقير
 والحقول

والحقول من محلي الفروع لعدم دليله لعدم نص الكتاب والفرار الى بعض
 موضوعات الاصول وتروى في السبب والجرأ الى ان في نفس الاصول
 لا يجد في نفس هذا العلم فمما ان القول بالذات لا يستقيم على اصول الدين
 بعد الدين وسع ان القول بالحقير كلف بعد في العقول والدينها و
 تخصيصها في اعمال الجوارح من اعمال القول لا يمكن بعد الدين
 بها وهو متوقف على التصديق بها وهو على تصور بها وهو لا يمكن بعد
 معرفتها وقاها واما اراد منها معرفة الجوز منها وما لا يجوز وفيه يجوز في
 لا يجوز ولن يجوز ولن لا يجوز ومتى يجوز ومتى لا يجوز فذلك بعد
 معرفة وجوبها كفاية او عين ومعرفة التجربة والاطلاق ومعنى المكلف و
 بعد الله ولا يتصور الا بعد معرفة الاجابات والكمالات واللبات والموت
 وانما يقدر على مطروحا والمجهول مطروحا والاعلم مطروحا في الفروع مطروحا في
 نظر بانها مطروحا في محلي على الناحية فيمن يتوقف فيمن يتوقف عليه في
 فيمن الدور وتقليد ان من الذي لا يجوز تقليده فيمن لا يتصور في
 عليه الدرجات في هذا المقدمات والدين في ذلك الدين في مرتبة
 والدين وان رف تبقي المقدمات وبها اخف مستقيم للدور او
 او الحلف بالدين عند الدين او اخروج عن قلم العقول
 عند ان من فاته يكون جوازه اليه العلم على سبيل كمر وقصر الخطيب
 وانما هو جواز او لو الدلائل والجنوا في قول الاصول

1574



مکتبہ اسلامیہ

